

دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة (2010-2017)

A Comparative Study to Evaluate Banking Performance Based on the Liquidity and Profitability Indicators of Banks listed on the Palestine Stock Exchange for the period (2017-2010)

د. محمد نواف عابد¹

القبول: 2019/01/04

الاستلام: 2018/11/14

ملخص:

تهدف الدراسة إلى مقارنة الأداء للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة (2010-2017) معتمدة على متوسطات مؤشرات السيولة والربحية، باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الاستقرائي. وأظهرت النتائج عدم استقرار في البيئة الاقتصادية الفلسطينية والتي اثرت على نتائج الأداء للسيولة والربحية، حيث سجل أعلى مؤشرات السيولة في البنك الإسلامي العربي بنسبة (55.667%)، أما مؤشرات الربحية فقد كانت أفضل النتائج في بنك فلسطين. وهذا يؤكد إن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية أكثر من البنوك التجارية لعدم مقدرتها على توفير السيولة في أي وقت، وتوصي الدراسة بضرورة اعتماد مؤشرات السيولة والربحية في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف لما لها من أهمية في تحديد درجات ومستويات الأمان لتجنب المخاطرة.

الكلمات المفتاحية: السيولة، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية.

رموز JEL: M0, M4, M49

Abstract:

The study aims at comparing the performance of banks listed on the Palestine Stock Exchange in the period 2010-2017 based on the averages of liquidity and profitability indicators, using the descriptive approach and the analytical method. The results showed instability in the Palestinian economic environment, which affected the results of performance of liquidity and profitability, where the highest indicators of liquidity in the Arab Islamic Bank (55.667%), while the profitability indicators the best results were in the Bank of Palestine. This confirms that Islamic banks maintain cash liquidity more than commercial banks because they are unable to provide liquidity at any time. The study recommends the adoption of indicators of liquidity and profitability in risk management and analysis by banks because of their importance in deviating degrees and levels of safety to avoid risk

Keywords: Liquidity, liquidity indicators, and profitability indicators.

(JEL) Classification : M0, M4, M49.

1. المقدمة:

يحظى موضوع السيولة المصرفية والربحية اهتمام عامة الناس ولكن بنسب متفاوتة، وذلك حسب نظرة كل شخص المستقلة حسب علاقة بالمصرف، وإن اتجاه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والعالمية بسن قوانين وضوابط تحكم عمل المصارف إنما راجع إلى أهمية هذا القطاع الاقتصادي للعالم، وإن أي خلل في منظومة العمل المصرفية سيكون لها تأثير سلبي ليس على الدولية فحسب بل على العالم أجمع، مثل ما وقع من أزمات مالية عالمية كان آخرها "الازمة المالية العالمية 2008" بدأت في المصارف الأمريكية وسرعان ما انتقل أثرها على العالم أجمع، وعليه إن الزام المصارف بعرض أعداد نسب السيولة والربحية سيساهم بشكل كبير في تعزيز ثقة الافراد بالجهاز المصرفي وخدماته، وإن توفير السيولة اللازمة لسد الاحتياجات والالتزامات المالية من سحبات المودعين واحتياجات المقرضين والمستثمرين. وإن الموازنة بين السيولة والربحية شرط أساسي لعمل المصارف ونجاح اداؤها وكفائه وبقائها في السوق.

1.1 أهمية الدراسة:

تتركز أهمية الدراسة في دراسة نسبة السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين لمعرفة حجم السيولة اللازمة لتجنب المصرف الخسائر التي قد تؤثر على أداؤه وبقاؤه، ومعرفة مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته التشغيلية وعوائد المودعين من خلال توليد الأرباح.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومؤشرات السيولة والربحية في تقييم الأداء المصرفي في بورصة فلسطين، وتحديد هل نسبة سيولة النقدية تتلاءم مع البيئة المصرفية في تحقيق أرباح معقولة.

3.1 مشكلة الدراسة:

تعنى المشكلة بمخاطر نقص السيولة وعدم توفرها في الوقت المناسب يفرض ضغوطات مالية على إدارة المصرف، نتيجة عدم قدرته على تقدير حجم الالتزامات المالية، فصعوبة تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف لتحقيق الموازنة بين السيولة الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة التزامات المودعين والمقرضين في سبيل

تشغيل الأموال من جهة وبين مواجهة المخاطر التي تتعرض لها من جهة أخرى لتحقيق معدلات ربحية مقبولة هي المشكلة الرئيسية التي تعاني منها إدارات المصارف أي الموازنة بين السيولة والربحية.

4.1 فرضيات الدراسة:

ترتكز الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: "إن استخدام مؤشرات السيولة والربحية في التحليل يمكن من تقييم الأداء المصرفي بصورة علمية ودقيقة".

5.1 متغيرات للدراسة:

تنقسم متغيرات الدراسة إلى قسمين المتغير المستقل ويمثل القطاع المصرفي في بورصة فلسطين والمتغير المستقل يمثل نسب السيولة والربحية.

6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين هما: المنهج التحليلي الوصفي الذي أعتمد على مجموعة من الكتب والأبحاث والمجلات العلمية المحكمة والأطاريح لتغطية الجانب النظري للدراسة. والمنهج التحليلي الاستقرائي الذي أعتمد على البيانات المالية الصادرة عن القطاع المصرفي الفلسطيني لتغطية الجانب العملي للدراسة.

7.1 حدود الدراسة:

أ. **الحدود الزمانية للدراسة:** استعراض بيانات نسب السيولة المصرفية للقطاع المصرفي والخدمات المالية في بورصة فلسطين للمدة (2010-2017).

ب. **الحدود المكانية للدراسة:** تركزت على القطاع المصرفي والخدمات المالية في بورصة فلسطين الممثل في (بنك فلسطين، بنك القدس، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك الوطني، البنك الإسلامي العربي، بنك الاستثمار الفلسطيني).

2. الجانب النظري للدراسة

1.2 السيولة المصرفية: المفهوم والأهمية.

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية، وتعني قدرة المصارف على تلبية والإيفاء بالتزاماتها بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر (عبد السادة، وآخرون، 2008: ص121). وعرف (أحمد، 2013: ص303) السيولة بانها الفرق بين الموارد المتاحة للمصرف والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، وتكون المصارف في حالة وفر في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعند حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف الأخرى، أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. وعرف (سعيد، 2013: ص109) السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأساس وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليها عن طريق تسهيل بعض اصول المصرف وتحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر. عرفت (سلطة النقد الفلسطينية، 2016: ص 104) السيولة وهي قدرة المصرف على تمويل النمو في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون تحمل اية خسائر غير مقبولة.

إذاً لا تعني السيولة فقط تحويل الأصل إلى نقد، وإنما تحويله إلى نقد دون أية خسائر، باعتبار أن السيولة ينبغي ان ترتبط بالربحية، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة، أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم المتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي ترتبها أو يختارها العملاء، معنى ذلك انه لا يكفي الا تقل القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومة، وإنما يجب ان تتوفر لدى المصارف أنواع من الأصول ما يتيح لها مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار (العلاق، 2001: ص11).

يتضح من المفاهيم السابقة عدم الاختلاف بين المفاهيم، لأن الهدف من السيولة المصرفية يتمثل في تمكن المصرف على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب وكذلك مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، إذ قد يتم السحب من هذا النوع بدون دلائل أو مؤشرات مسبقة تعطي الإدارة فرصة لتحديد السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وعليه فإن السيولة تمكن من تلبية طلبات السحب من قبل المودعين لظروف استثنائية، ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية المصرف في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات (خفي، وقرياض، 2000: ص55)، وبناءً على ما سبق فإن للسيولة ثلاث أبعاد يجب مراعاتها وهي (Howells & Bain, 2000: P8).

أ. الوقت: تتمثل في سرعة تحويل الموجودات إلى نقدية.

ب. المخاطر: تتمثل في احتمالية هبوط قيمة الموجودات المراد تسيلها.

ج. الكلفة: تتمثل في الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويلات إلى نقدية.

2.2 العلاقة بين الربحية والسيولة:

من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة والربحية وان يحافظ على هذا التوازن باستمرار، والحقيقة إن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، ولهذا فإن المدير المالي قد يجد نفسه امام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان، نظراً لأن العلاقة بين الربحية والسيولة علاقة عكسية أي كلما زادت درجة السيولة قلت درجة الربحية والعكس بالعكس، لذلك نجد مثلاً الأصول السائلة الحاضرة مرتفعة لكنها لا تدر عائد على المصرف وهذا لعدم استغلال الاموال في استثمارات يمكن ان تدر دخلاً، على الرغم من أن القروض والمرابحات والسلفيات تحقق أرباح وعوائد كبيرة لكنها تعد من القيم الأقل سيولة لدى المصارف (ديبونة، 2017: ص11).

هنا يجب ان تكون هناك مفاضلة بين هذين الهدفين _الربحية والسيولة_ من قبل المصارف، بحيث إلا تهتم المصارف بالربحية على حساب السيولة مما قد يعرضها في المستقبل القريب على عدم القدرة بالوفاء بالتزاماتها مما قد يؤدي إلى انتهاء حياة المصرف، أو الاهتمام بالسيولة على حساب الربحية وعدم الاستثمار بالفائض مما

يعرض المصرف إلى عدم البقاء لفترة طويلة ومن تم الانسحاب من السوق، وعليه يجب على إدارة المصرف المفاضلة والموازنة ما بين السيولة والربحية.

3.2 العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السيولة المصرفية أهمها (عقل، 2012):

1.3.2 عمليات الإيداع والسحب على الودائع.

تؤدي عمليات السحب على الودائع أو تقليب الودائع إلى نقود قانونية ورقية لإنجاز المعاملات اليومية إلى نقص في النقدية المصرفية واحتياطات المصرف لدى البنك المركزي مما يؤثر ذلك على السيولة النقدية بالنقص، أما تحويل السيولة النقدية إلى ودائع لدى المصارف فإن ذلك سيؤثر بالعكس على السيولة المصرفية بالزيادة، أي أن العلاقة عكسية بين عمليات الإيداع أو السحب على السيولة المصرفية.

2.3.2 رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.

تزداد السيولة المصرفية للمصرف إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري الدائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في الدولة، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياجاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من درجة النقدية.

3.3.2 موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف.

البنك المركزي بصفته الممثل الرئيس للسلطة النقدية فله قدرة تأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف بالنقدية المطلوبة من النقود الورقية والمصرفية. فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة مما يسمح بتوسع قدرتها الافتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

4.3.2 رصيد رأس المال الممتلك.

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف، حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس صحيح، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت السيولة المصرفية، ومن ثم تحددت القدرة الافتراضية وانخفضت في مواجهة تسديد المصرف التزاماته الجارية.

4.2 مكونات السيولة في المصارف:

درجت العادة في الادبيات المالية بصورة عامة وادارة المصارف بصورة خاصة إلى تقسيم مكونات السيولة في المصارف بحسب درجة السيولة إلى قسمين هما:

1.4.2 الاحتياطات الأولية (الارصدة النقدية الجاهزة):

هي تلك الاصول النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها أي عائد ولم تشترك في الاستثمارات المصرفية، أي انها موجودات أو أصول تامة السيولة (على شكل نقد) وهي أكثر بنود الموجودات سيولة في المصارف وتتألف هذه الاحتياطات الأولية على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات هي: (أحمد، 2013: ص304).

- أ. **النقدية في الصندوق:** يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والتي تحتفظ بها المصارف لمواجهة الالتزامات اليومية لممارسة انشطتها اليومية والفورية.
- ب. **الارصدة النقدية لدى البنك المركزي:** تنص التشريعات المصرفية على إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه.
- ج. **الارصدة النقدية لدى المصارف الأخرى:** وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المرابطة داخل البلد وخارجها.

د. **الصكوك قيد التحصيل:** وتمثل الصكوك المسحوبة على المصارف الأخرى والتي يحتفظ بها المصرف ولم يتم استلام قيمتها.

هـ. **الارصدة لدى المصارف خارج البلد:** وهي الاموال التي يقوم المصرف بإيداعها لدى مصارف اخرى خارج الجهاز المصرفي للبلد نتيجة التعاملات الخارجية للمصرف.

2.4.2 الاحتياطات الثانوية (الأرصدة شبه النقدية):

هي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة وتتكون من الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة ويمتلك هذا النوع فوائد مثل تدعيم الاحتياطات الأولية وتحقيق بعض الارياح للمصرف وتوفير السيولة الموسمية، كما ان الهدف من هذه الاحتياطات هو تحقيق الربح بالدرجة الأولى ومن ثم تحقيق سيولة مناسبة للمصرف عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف (عقل، 2006: ص161).

والاحتياطات الثانوية تتكون من جزئيين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطات القانونية، ويأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني يكون محددًا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنها تعتبر بمثابة لآخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه. إن المصارف كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، ك شراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطات الثانوية (الموسوي، 2013: ص64).

5.2 نظريات إدارة السيولة:

اشارت الكثير من الابحاث والدراسات في الفكر المالي إلى وجود عدة نظريات لإدارة السيولة وحددت تلك الدراسات اهم تلك النظريات في أربع نظريات مختلفة تتمثل في نظرية القرض التجاري، نظرية امكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، نظرية ادارة المطلوبات وتعنى النظريات الثلاث الأولى بإدارة الموجودات اما النظرية الاخيرة فإنها تركز على ادارة المطلوبات وكما يأتي:

1.5.2 نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برّد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية، فإن المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، إذ تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف هم التجار الذين يبحثون عن التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة (الصائع، وأبو حمد، 2006: ص104). وعليه فان هذه النظرية تنظر إلى امد استحقاق القروض التجارية قصيرة الامد مصدراً للسيولة، بالإضافة إلى توسعها لتشمل قروض رأس المال العامل والتي بعضها يتم تسديده ذاتياً كما ان تطبيق هذه النظرية وتبنيها من قبل المصرف يتطلب ادارة مخاطرة السيولة من خلال تخصيص استثمار المطلوبات قصيرة الأمد إلى الموجودات قصيرة الأمد (Matz,2011: P302).

2.5.2 نظرية إمكانية التحويل:

تشير هذه النظرية إلى أن المصرف يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة (الحسيني والدوري، 2000: ص100). وتعتمد هذه النظرية أساساً على فكرة أن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض

لسداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإنَّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها، وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية (أبو حمد، 2002: ص193). حيث ان المصرف يكون في مركز سيولة ملائم إذا امتك الموجودات وتحويلها إلى المصارف الاخرى قبل امد استحقاقه، فالقصد من هذه العملية ليست التحويل فقط وانما تعظيمه إذا تمكن من تحويل الموجودات إلى البنك المركزي مثلاً بوصفه المقرض والملاذ الاخير (Gomez,2008: P195).

3.5.2 نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها. (الصانع، وأبو حمد، 2006: ص104). لذا فإنه بإمكان المصرف ان يخطط للسيولة إذا استند إلى دفعات القرض المجدولة من قبل الزبون على اساس مستقبل المقترض، على اعتبار ان المصرف يعتمد على الارباح المحتملة والجدارة الائتمانية للمقترض كضمانة قصوى للسيولة الكافية (Ibe,2013: P40).

4.5.2 نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن المصارف لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإنَّ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون. وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف

فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول. كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول، وودائع سوق النقد. وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف (الصائغ، وأبو حمد، 2006:ص105)، لذا اتجهت الكثير من المصارف في الوقت الحاضر إلى الاهتمام بمجالات إدارة الاموال أو التمويل أو مخاطرة التمويل بمختلف مسمياتها مما يعكس حرصهم الأكبر على الاعتماد على الاموال المقترضة، لان احدى سمات هذه الادارة هي تقليل مخاطرة السيولة من خلال التركيز على تنويع مصادر التمويل الاقل تقلبا نسبياً. وان أحد التطورات في ادارة الاموال هو توفير كل من الانخفاض المادي في مخاطرة السيولة ومدى الاستفادة من إدراك هذه المخاطرة التي تركز على هيكل الامد المحدد في المطلوبات (Matz,2011: P317).

6.2 مصادر السيولة المصرفية:

تنقسم مصادر السيولة المصرفية إلى قسمين هما (عقل، 2012):

1.6.2 السيولة الداخلية:

- أ. الاحتياطي الأولي (الأساسي): عبارة عن الأرصدة النقدية التي تستعملها المصارف لأغراض التشغيل العادية، زيادة على الاحتياطيات القانونية المقررة.
- ب. الاحتياطي الثانوي: يتكون من الفوائض الاحتياطية والأوراق المالية الحكومية قصيرة الاجل، والأوراق المالية الأخرى، شريطة إن تكون ذات نوعية ممتازة، ومخاطر الإفلاس فيها منخفض، وقابلة للبيع السريع دون خسارة والغاية من الاحتياطي الثانوي تتحقق في:
 - توفير السيولة الموسمية.
 - الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.
 - التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.
- ج. الاحتياطي الثالث للسيولة: إن غاية هذا الاحتياطي توفير السيولة على المدى الطويل، كزيادة الطلب على القروض وتراجع الودائع، ويشمل هذا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية التي تتراوح مدتها ما بين سنة أو سنتين.

د. احتياطي الاستثمار: إن الغاية من هذا الاحتياطي تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية، ويتكون هذا البند من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل.

2.6.2 السيولة الخارجية: كبدل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية المصرف، طورت المصارف في مطلع الستينات أسلوباً لإدارة السيولة، يسمى إدارة المطلوبات، وقد تزامن ظهور هذا الأسلوب وتطوير فكرة شهادات الإيداع في مطلع الستينات التي كانت ومازالت إحدى أهم أدوات هذا الأسلوب، والفوائض الاحتياطية أو ما يسمى في الولايات المتحدة بأسم FED FUNDS الدولار الأوروبي، واتفاقيات البيع وإعادة الشراء، وتحدد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة خصومه وكذلك مخزونه من السيولة، بمدى الموازنة بين المخاطر والمردود، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، لكنها في الوقت نفسه، تركز على زيادة السيولة المخزونة. ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف، وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزها الائتماني، ومن أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاؤها لمصرف مرونة في إدارة جانبي ميزانيته، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانب الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة.

7.2 مؤشرات قياس وتقييم السيولة المصرفية:

أشارت الكثير من الأبحاث والدراسات والادبيات المالية والمصرفية التقليدية أن قياس مستوى السيولة في المصارف يتم عبر مقياس ساكن يدعى نسب السيولة ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول إلى نقد وبدون خسارة وأخرى بطيئة التحول ويطلق عليها العناصر (الأصول) غير السائلة، أما المطلوبات وحق الملكية فتقسم إلى عناصر متغيرة وأخرى مستقرة، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير، وبعكسها المطلوبات المستقرة، وبهذا تكون إدارة المصرف أمام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة (الجميل، 2011: ص306).

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حنين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة

عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم إليه (رمضان، وجودة، 2000: ص273)، (أبو حمد، 2002: ص195).

اعتمدت سلطة النقد الفلسطينية على تطبيققوانين بازل على جميع المصارف العاملة في فلسطين دوت تمييز (سلطة النقد الفلسطينية، 2016: ص2)، وتطبق سلطة النقد طريقة واحدة للرقابة على المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في فلسطينفي تحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، والسيولة القانونية، والسقوف الائتمانية، وإعادة الخصم، ومخاطر الائتمان وغيرها من السياسات النقدية والتيقّد تؤثر سلباً على المصارف الإسلامية وتتعكس على نسبالسيولة والربحية وغيرها من المؤشراتترغماختلاف طبيعة العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف الإسلامية عن المصارف الاخرولكنها تخضع لنفس السياسة النقدية لسلطة النقد،لذا يتطلب من المصارف الإسلامية في فلسطين الاحتفاظ بسيولة قانونية بنفس النسبة التي تحتفظ بها المصارفالاخرىوان مكونات بسط ومقام نسب السيولة والربحية والتداول فيالمصارف الإسلامية هي نفسها المطلوبة من المصارفالتجارية دون مراعاة لاختلاف طبيعة الحسابات التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية للعملاء حيث إن غالبيتها هي حسابات استثماريه مشتركه ودون مراعاة لطبيعة التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية لعملائها.

1.7.2 معايير قياس وتقييم كفاية السيولة المصرفية:

تعتبر نسبة السيولة أحد النسب المالية في تقييم المركز المالي للمصرف، ومعرفة واقع حجم السيولة المحددة من قبل البنك المركزي، فإذا ارتفعت النسبة أو انخفضت عن مستواها المحدد يكون مؤشر سلبي على عدم قدرة المصارف على الاستثمار وبالتالي عدم تحقيق الربحية لان تكوين السيولة بالحجم الأمثل يعزز من إمكانية التعامل مع النسب المالية الأخرى ويوفر نقدية وموجودات قابلة للتسييل خلال فترة زمنية قصيرة (سعيد، 2013: ص71)، ومن أبرز النسب التي تعتمد عليها المصارف لمعرفة كفاية السيولة لديها، ما يلي:

أ. **نسبة الرصيد النقدي:** تعبر نسبة الرصيد النقدي عن العلاقة بين ما يملكه المصرف من موارد سائلة وبين التزاماته المالية، اما الودائع وما في حكمها فهي تتألف من مجموع الموجودات وي طرح منها حقوق الملكية، إذ

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين ولكن قد يؤثر ذلك على توظيف الأموال في الاستثمارات التي قدر عائد للمصرف (الكردي، 2009: ص7)، وتحسب النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية في الصندوق} + \text{النقدية لدى البنك المركزي} + \text{النقدية لدى مصارف الأخرى}}{100 \times \text{إجمالي الودائع} + \text{الالتزامات الأخرى}}$$

ب. نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي بدون فوائد وبنسبة معينة مما لديها من الودائع (وهيئة، 2014: ص266)، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، حيث يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المادي مثلاً، فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا (الصائغ، وأبو حمد، 2006)، وتحسب النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقدية لدى البنك المركزي}}{100 \times \text{إجمالي الودائع} + \text{الالتزامات الأخرى}}$$

ج. نسبة السيولة القانونية: تشير هذه النسبة إلى قياس قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف، حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين (30%-35%) كحد أقصى وفقاً للأنظمة الاقتصادية العالمية (العلاق، 2001: ص122).

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية في الصندوق} + \text{النقدية لدى البنك المركزي} + \text{النقدية لدى المصارف الأخرى} + \text{أوراق تجارية} + \text{أذونات الخزنة}}{100 \times \text{إجمالي الودائع} + \text{إجمالي المبالغ المقترضة} + \text{حوالات مستحقة الدفع} + \text{صكوك وخطابات بالعملة المحلية لدى البنك المركزي}}$$

د. نسبة توظيف الأموال: تشير نسبة توظيف الأموال على قدرة المصرف الائتمانية ومعرفة اتجاهاته الائتمان وهذه النسبة تستند إلى معايير وشروط لا يمكن تجاوزها من قبل المصرف، مع أهمية وضع التخصصات المالية اللازمة لتغطية فتح الائتمان مع ملاحظة القدرة الائتمانية للمقترض وقدرته على إعادة دفع الالتزامات للجهة

المانحة باستخدام خطط ومؤشرات ائتمانية واضحة (عواد، 2014: ص65)، كما تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام المصرف للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف في منح القروض جيدة (عبد الخالق، 2010: ص24)، وتحسب النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الاستثمارات (القروض والسلف)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

هـ. نسبة السيولة الحاضرة (نسبة الاحتياطات الأولية): تشير هذه النسبة على حجم الاحتياطات الأولية من النقدية الجاهزة لدى خزانة المصرف والتي بإمكانها استخدامها متى تشاء دون عناء أو جهد ولا تحقق أي عوائد للوحدة الاقتصادية وقدرة هذه الاحتياطات على سد الاحتياطات تحت الطلب، وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية.

$$\text{نسبة السيولة الحاضرة} = \frac{\text{النقدية في خزانة المصرف}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times 100$$

2.7.2 تحليل مؤشرات الاداء (الربحية) المصرفي.

إن الهدف الرئيس للمصارف هو تعظيم ثروة الملاك، ويرتبط هذا المفهوم بالعديد من مؤشرات الأداء أهمها مؤشرات الربحية، لأنها تقوم على قياس مستوى الأداء الكلي للمصرف دون تمييز، خاصة أن الأرباح هي أهم العوامل التي تعمل على جذب العملاء إلى المصارف وتزيد من ثقتهم بالتعامل معه.

أ. نسبة السيولة (نسبة التداول): تعبر نسبة السيولة أو ما تعرف بنسبة التداول على مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة ومكوناتها، وتتألف هذه النسبة من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، والتي تعتبر من أكثر النسب موضوعية في الاستخدام لتقييم كفاءة السيولة وتكون اما على شكل موجودات نقدية أو ما فيحكم النقدية (هندي، 2011: ص175)، وإذا كانت نتيجة هذه النسبة أكبر من الواحد صحيح فإن ذلك يعني إن المصرف لديه من الموجودات المتداولة ما يكفي لسد التزاماته وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

ب. **معدل العائد على الاستثمار أو (الموجودات) ROA&ROI**: يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات، وهو مؤشر يعكس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة الإدارة الاستثمارية للمصرف، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

ج. **معدل العائد على حقوق الملكية ROE**: يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المصرف، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فهذا يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف، وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

د. **معدل العائد على الودائع**: يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تهتم المودعين لأنها تقيس مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيق العوائد على أموال المودعين الموجودة في المصرف، وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

هـ. **معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف**: يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والتمثلة بحق الملكية والودائع، وان ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة (الحميري، 2005: ص22)، وتحسب بالمعادلة التالية.

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{حقوق الملكية}} \times 100$$

3. الجانب التطبيقي للدراسة

1.3 تحليل مؤشرات السيولة المصرفية:

يختص هذا المحور في تحليل مؤشرات السيولة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2017)، معتمدة على المتوسطات الحسابية على مستوى المصارف المبحوثة منفردة ومتجمعة للمقارنة بينها لاستخراج النتائج كما يلي:

1.1.3 تحليل نسبة الرصيد النقدي:

يوضح الجدول رقم (1) قيم احتساب مؤشر نسبة الرصيد النقدي، إذ يظهر من هذا التحليل العام إلى أن هذه النسبة كانت ما بين الارتفاع في بعض المصارف والانخفاض في البعض الآخر، وهذا التباين كان واضحاً بالارتفاع في البنك الإسلامي العربي حيث أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر خاصةً من عام (2012) ويرجع ذلك لعدة أسباب وهي ارتفاع النقدية في خزانة المصرف ولدى المصارف الأخرى والرصيد الاحتياطي لدى سلطة النقد في ظل انخفاض حجم الودائع في عامي (2016-2017) بنسبة تصل إلى أكثر من 70% مقارنة مع عام 2015 وهذا يدل على انخفاض المستوى الاقتصادي في فلسطين ولجوء المودعين إلى سحب ودائعهم وانحسار المصرف في أعمال المربحة والمضاربة وغيرها من الأعمال المصرفية نتيجة ضعف الوضع الاقتصادي من ناحية وتدهور الوضع السياسي من الناحية الأخرى، أما البنك الإسلامي الفلسطيني فقد سجل المؤشر انخفاضاً ماعداً عام (2010) سجل ارتفاعاً عن المتوسط العام لجميع المصارف خلال تلك الفترة بنسبة (40.664%) بفارق (6.094%) مقارنة مع المتوسط العام وهذا يدل على تدني مستوى كفاءة المصرف مقارنة مع الغير، وعلى الرغم من ارتفاع الربحية في المصرف خاصةً من (2015-2017) وارتفاع السيولة النقدية في المصرف ففي عام (2017) ارتفعت قيمة النقدية في المصرف عن عام (2016) بنسبة زيادة 85%، وارتفاع حجم الودائع في عام (2017) بنسبة 24% إلا أن حجم السيولة كان أعلى بكثير من الودائع هذا أدى إلى ارتفاع النسبة إلا أن عند مقارنة النسبة مع المتوسط العام للمصرف نجدها منخفضة وهذا يؤكد تدهور الوضع الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وجاء في تحليل كفاءة بنك فلسطين انخفاض الرصيد النقدي خلال جميع فترات الدراسة ماعداً (2017) فقد سجلت ارتفاعاً عن المتوسط (36.884%) بفارق (4.591%) إضافة إلى زيادة النقدية في المصرف أكثر من حجم الودائع وهذا يدل ارتفاع مستوى كفاءة المصرف في سداد التزاماته، أما بنك الاستثمار الفلسطيني فقد جاءت نتيجة التحليل معاكسة للتوقعات لتذبذب النسبة بين الارتفاع والانخفاض حيث إن السنوات التي سجلت ارتفاعاً هي من عام (2011-2014) وإن كفاءة المصرف بدأت تتخفف من عام (2015)، نتيجة ارتفاع حجم الودائع لدى المصرف مقارنة مع حجم السيولة وهذا أثر على ارتفاع الربحية ويهدد المصرف في وقوع عسر مالي أو عدم مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته، ويعاني بنك القدس من انخفاض في مستوى الكفاءة منذ

إدراجه في البورصة ولكن من الواضح استقرار مستوى الكفاءة لهذا المصرف عند مستوى واحد من عام (2013 - 2017)، ولكن مستوى الكفاءة المصرفية للبنك الوطني متغير بشكل واضح ارتفاعاً وانخفاضاً دون اخذ وثيرة محددة ففي عام (2010، 2011، 2013) كانت هذه النسبة مرتفعة اما باقي السنوات منخفضة ولكن في عامي (2013، 2017) كانت النسبة منخفضة بشكل كبير وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الودائع مقارنة مع النقدية واهتمام المصرف بتحقيق الربحية على حساب السيولة وهذا كان واضحاً في ارتفاع ربحية المصرف في عام (2017) حيث بلغت الربحية 9204747 بنسبة زيادة 43.6% مقارنة مع عام 2010.

وعند قياس قدرة كل مصرف على مستوى المصارف الأخرى عند المتوسط الحسابي العام نلاحظ إن البنك الإسلامي العربي يعد من أفضل المصارف لارتفاع هذه النسبة على المستوى العام على جميع فترات الدراسة وهذا يدل على كفاءة المصرف وقدرته على مواجهة التزاماته المالية في أي وقت.

يلاحظ مما سبق إن القطاع المصرفي الفلسطيني يعمل في بيئة استثمارية غير مستقرة مما يقلل من احتمال الحصول على السيولة النقدية اللازمة لسداد احتياجات المصرف متى شاء، وهذا واضحاً في سياسة البنك الإسلامي العربي هي الاحتفاظ بالسيولة خوفاً من عدم مقدرتها على سداد احتياجاتها من السيولة إذا لزم الامر، خاصة إن مصادر حصول المصارف الإسلامية على السيولة مقيدة على خلاف المصارف التجارية، اما المصارف الأخرى فقد توسعت في سياسة الإقراض ومنح الائتمان وغيرها من الاعمال المصرفية لتحقيق الربحية على حساب السيولة، نتيجة مقدرة هذه المصارف من الحصول على السيولة النقدية إذا لزم الامر لسد احتياجاتها في أي وقت وبأي تكلفة.

جدول رقم (1) تحليل نسب الرصيد النقدي

السنوات	البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك القدس	البنك الوطني	الوسط الحسابي
2010	46.410%	40.664%	26.339%	20.812%	26.720%	46.475%	34.570%
2011	37.316%	29.394%	23.838%	41.431%	16.290%	38.808%	31.180%
2012	50.513%	23.358%	24.832%	35.281%	17.615%	34.747%	31.058%
2013	67.431%	22.783%	26.275%	37.482%	20.297%	10.988%	30.876%
2014	61.068%	20.444%	22.895%	41.644%	21.558%	33.070%	33.447%
2015	60.089%	15.670%	21.673%	30.474%	20.735%	26.448%	29.181%
2016	59.991%	26.180%	22.573%	23.377%	21.545%	22.642%	29.385%
2017	62.515%	18.358%	36.884%	28.285%	18.733%	16.629%	30.234%
الوسط الحسابي	55.667%	24.606%	25.664%	32.348%	20.437%	28.726%	31.241%

(المصدر: إعداد الباحث)

2.1.3 تحليل نسبة الاحتياطي القانوني (النقدي):

تعد هذه النسبة من أهم المقاييس التي تستخدم في قياس السيولة المصرفية لأنها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض، وهي نسبة تحدد قانوناً وتحسب من إجمالي الودائع، ويوضح الجدول رقم (2) أن مقدار الاحتياطي القانوني للبنك الإسلامي العربي في حالة تناقص بدءاً من عام (2011-2017) بشكل ملحوظ على مستوى المتوسط الحسابي للمصرف وكانت النسبة مرتفعة في عام (2010)، (2012، 2017) بنسبة 21.748%، 17.285%، 17.220% على التوالي وهذا يدل على ضعف سياسة الاستثمار والاقراض (المرابحة) بالمصرف وهذا يؤكد ما جاءت به نسبة الرصيد النقدي لعدم إيجاد فرص استثمارية تتلاءم مع فلسفة المصرف.

أما البنك الإسلامي الفلسطيني انخفضت النسبة بشكل كبير بدءاً من عام (2010) نتيجة ارتفاع حجم الودائع والالتزامات على المصرف بنسبة أكبر من حجم النقدية رغم تحسن الربحية وارتفاعها بشكل مستمر وهذا يؤكد على سوء الحالة الاقتصادية في فلسطين، أما النتيجة كانت عكسية لبنك فلسطين حيث كان المؤشر منخفض من (2010-2016) وفي عام (2017) ارتفعت النسبة متجاوزة مستوى المتوسط العام للمصارف بفارق يصل إلى 7.645%، ورغم إن هذه النسبة متقاربة على مدار فترة الدراسة باستثناء عام (2017) إلا أن المصرف كان

محافظة على تحقيق الربحية التي يسعى إليها من خلال تشغيل الأموال التي يحصل عليها من المودعين بدلاً من بقاؤها في البنك المركزي كرصيد نقدي لمواجهة أي حالات طارئة مثل سحبات المودعين، وصافي الربح وحجم الودائع والمطلوبات والنقدية جميعها كانت بارتفاع عام بعد عام وهذا يدل على أن هذا المصرف له سياسة معادلة بين الربحية والسيولة مقارنة مع باقي المصارف المبحوثة.

بنك الاستثمار الفلسطيني يلاحظ ارتفاع هذه النسبة تدريجياً بدءاً من عام (2011-2015) وانخفاضها في عامي (2016، 2017) وهذا نتيجة ارتفاع في حجم الودائع والمطلوبات مقارنة مع حجم النقدية، والمصرف حقق ربحية مرتفعة خلال تلك الفترة مقارنة مع الفترات الماضية وهذا ما أكدته مؤشر الرصيد النقدي انخفاض السيولة إي أن سياسة المصرف خلال هذه الفترة تركزت على تحقيق الربحية على حساب السيولة النقدية.

أما بنك القدس فقد بدأت هذه النسبة بالتحسن بدءاً من (2016) نتيجة زيادة أرصدة النقدية مقارنة مع الودائع والمطلوبات رغم ارتفاعها هي أيضاً ولكن النقدية كانت أكبر، كما حقق المصرف خلال تلك الفترة ارتفاع في الأرباح، وبالمثل جاءت نسب البنك الوطني ارتفاع هذه النسبة بدءاً من عام (2012) وفي عام (2017) بدأت هذه النسبة بالانخفاض وذلك نتيجة ارتفاع حجم الودائع والمطلوبات بنسبة أكبر 40.5% مقارنة مع زيادة النقدية 35.7%، واهتمام المصرف بالربحية على حساب السيولة فقد بلغت نسبة زيادة الربحية 24.5% عام (2017) مقارنة مع (2016) وهذا ما أكدته نسبة الرصيد النقدي.

وعند قياس هذه النسبة على المستوى الإجمالي لجميع المصارف المبحوثة يلاحظ إن المصارف الإسلامية خاصة المصرف الإسلامي العربي كانت هذه النسبة مرتفعة فوق المتوسط العام أما باقي المصارف فقد كانت تتراوح بارتفاع وانخفاض وهذا يدل على التغير السريع في بيئة الأعمال المصرفية في فلسطين إضافة إلى ميل العملاء إلى وضع ودائعهم في المصارف الإسلامية على حساب المصارف الأخرى.

جدول رقم (2): تحليل نسبة الاحتياطي القانوني (النقدي)

السنوات	البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك القدس	البنك الوطني	الوسط الحسابي
2010	21.748%	33.358%	5.477%	5.175%	4.518%	1.808%	12.014%
2011	13.317%	20.914%	4.693%	6.440%	5.029%	0.505%	8.483%
2012	17.285%	13.103%	5.621%	6.165%	3.802%	3.690%	8.278%
2013	14.700%	6.133%	5.708%	7.245%	4.237%	3.957%	6.997%
2014	9.173%	5.818%	4.595%	7.694%	5.966%	5.806%	6.509%
2015	11.566%	4.455%	4.638%	7.309%	5.013%	4.500%	6.247%
2016	17.220%	13.045%	5.532%	5.191%	12.201%	6.024%	6.024%
2017	14.107%	7.359%	17.128%	4.421%	5.447%	4.846%	4.846%
الوسط الحسابي	14.890%	13.023%	6.674%	6.205%	5.839%	3.892%	8.475%

(المصدر: إعداد الباحث)

3.1.3 نسبة السيولة القانونية:

يوضح الجدول رقم (3) إلى أن نسبة السيولة القانونية للمصارف المبحوثة كانت أعلى من المتوسط العام المتعارف عليه، حيث سجل أعلى نسب ارتفاع في البنك الإسلامي العربي بنسبة تجاوزت 100% تقريباً، وهذا يؤكد ما جاءت به نتيجة الرصيد النقدي ارتفاع حجم السيولة النقدية في المصرف ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى مقارنة مع حجم الودائع وما في حكمها، أما باقي المصارف فقد كانت النسبة تتراوح ما بين (33.5%_53.5%) تقريباً على مستوى كل مصرف خلال فترة الدراسة وهذا يوضح أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ضعف حيث أن الأرصدة النقدية الراكدة أكبر من حجم الاستثمار، وأنه خلال السنوات الأخيرة بدأ من عام (2015) فقد بدأ تحسناً على الوضع الاقتصادي للمصارف نوعاً ما مقارنة مع الفترات الماضية. ففي البنك الإسلامي الفلسطيني كانت النسبة منخفضة من عام (2011-2015) وارتفعت عام (2016) بنسبة 44.704%، وعاودت الانخفاض في عام (2017) ووصلت النسبة إلى 31.195% وهذا نتيجة ارتفاع حجم الودائع بنسبة أكبر من حجم النقدية. أما بنك فلسطين فقد حافظ على نفس المستوى خلال الفترة (2010-2014) إلا أن هذه النسبة انخفضت عام (2015، 2016) نتيجة انخفاض السيولة النقدية مقارنة مع ارتفاع حجم الودائع، ونتيجة

زيادة النقدية في الخزينة بنسبة وصلت 100% فقد أدى ذلك إلى ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير عن الفترات الماضية، وعادت إلى الارتفاع مرة أخرى (2017)، أما بنك الاستثمار الفلسطيني فقد كانت النسبة متقاربة خلال جميع الفترات ما عدا عام (2011) فقد كان مميزاً بارتفاع هذه النسبة إلى 69.665% نتيجة ارتفاع حجم النقدية وانخفاض حجم الودائع، أما بنك القدس فقد كان مثل باقي المصارف التجارية تقريباً عانى من انخفاض هذه النسبة خلال الفترة (2011-2016) وارتفعت بشكل كبير عام (2017) فقد وصلت إلى 49.520% وهذا يرجع إلى ارتفاع حجم السيولة النقدية لدى المصرف وعدم الاستفادة من هذه الأموال وبقاؤها في الخزينة وهذا مؤشر على ضعف بيئة العمل للمصرف، وليس بالأفضل حالاً كان البنك الوطني حيث انخفضت هذه النسبة خلال الفترة المبحوثة ما عدا عام 2014 فقد ارتفعت النسبة إلى 46.361% وعادت الانخفاض.

يلاحظ على المستوى العام للمصارف أن البنك الإسلامي العربي كان متميزاً عن باقي المصارف بارتفاع هذه النسبة الأكثر ارتفاعاً خلال فترة الدراسة، أما باقي المصارف فقد كانت النتيجة منخفضة جداً على المتوسط العام باستثناء عام واحد أو عامين على الأكثر وهذا يؤكد ضعف الفرص الاستثمارية للمصارف وعدم مقدرتها على توظيف الأموال واستثمارها.

جدول رقم (3): نسبة السيولة القانونية.

الوسط الحسابي	البنك الوطني	بنك القدس	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك فلسطين	البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	السنوات
63.932%	69.150%	39.875%	45.992%	46.955%	50.456%	131.163%	2010
54.227%	50.788%	22.803%	69.665%	46.145%	37.929%	98.033%	2011
52.257%	50.224%	25.454%	57.881%	43.294%	36.147%	100.545%	2012
51.521%	21.827%	33.792%	64.023%	44.247%	34.943%	110.297%	2013
50.635%	46.361%	34.379%	47.459%	42.299%	30.714%	102.597%	2014
46.746%	39.463%	34.202%	47.895%	36.632%	23.889%	98.393%	2015
46.473%	31.539%	30.403%	46.427%	35.112%	44.704%	90.651%	2016
46.517%	23.926%	29.841%	47.896%	52.439%	31.195%	93.806%	2017
51.539%	41.660%	31.344%	53.405%	43.390%	36.247%	103.186%	الوسط الحسابي

(المصدر: إعداد الباحث)

4.1.3 نسبة التوظيف:

يوضح الجدول رقم (4) العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع، حيث يلاحظ من الجدول إن أعلى نسبة توظيف كانت في البنك الوطني إذ بلغ المتوسط الحسابي على مستوى كل مصرف على حدا نسبة 26.570%، يليه مباشرة البنك الإسلامي العربي بنسبة 24.730% يليه بنك فلسطين بمتوسط 14.659%، تم بنك الاستثمار الفلسطيني 12.365%، وجاء البنك الإسلامي الفلسطيني 4.416% و أخيراً بنك القدس بنسبة 3.240%، وهذه النسبة توضح أن البنك الوطني والبنك الإسلامي العربي من أكثر المصارف توظيفاً لسيولته في مجال الاستثمار من خلال منح القروض والتسليفات والمرابحاث مقارنة بإجمالي الودائع وما في حكمها وقياسها بالمصارف الأخرى المبحوثة والتي كانت النسبة بها منخفضة جداً .

عند النظر إلى نسبة التوظيف في كل مصرف على حدا يلاحظ إن أعلى نسبة توظيف في البنك العربي الإسلامي عام (2010، 2011) كانت 58.326%، وهذا الارتفاع له تأثير إيجابي على أرباح المصرف وكفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية "المرابحاث والمضاربات" تعد هذه الفترة أكثر خطورة للمصرف باتجاه السيولة في حال اقبل المودعين على سحب ارصدهم، وبعدها انخفضت النسبة بسرعة كبيرة حتى وصلت درجة الانخفاض عام 2015 إلى أدنى نقطة وهي 1.558%. وهذا الحال انطبق على بنك فلسطين ففي عام (2010، 2011) كانت أعلى نسبة 2.597%، على التوالي وبعدها بدأت النسبة بالانخفاض وهذا يدل على عدم اعتماد المصرف بشكل أساسي على الودائع بتمويل عمليات الإقراض. وعلى النقيض كانت النتائج في المصارف الأخرى حيث بدأت هذه النسبة بالارتفاع التدريجي مما يدل على اعتماد المصارف على الودائع في تمويل الإقراض وهذا الأمر يعد خطر على السيولة نتيجة اهتمام المصرف بالربحية على حساب السيولة.

جدول رقم (4): نسبة التوظيف

السنوات	البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك القدس	البنك الوطني	الوسط الحسابي
2010	58.326%	9.038%	22.597%	4.127%	2.434%	70.827%	27.892%
2011	56.864%	1.808%	18.846%	10.405%	1.938%	77.212%	27.845%
2012	16.309%	0.505%	12.794%	18.698%	1.986%	12.298%	10.432%
2013	13.368%	3.690%	11.571%	19.850%	4.579%	10.113%	10.528%
2014	4.902%	3.957%	14.429%	12.167%	5.666%	9.422%	8.424%
2015	1.558%	5.806%	14.120%	13.421%	4.506%	12.919%	8.722%
2016	21.246%	4.500%	12.570%	11.567%	3.212%	11.484%	10.763%
2017	25.264%	6.024%	10.342%	8.682%	1.600%	8.283%	10.032%
الوسط الحسابي	24.730%	4.416%	14.659%	12.365%	3.240%	26.570%	14.330%

(المصدر: إعداد الباحث)

5.1.3 نسبة السيولة الحاضرة:

يتضح من جدول رقم (5) أن أعلى نسبة لهذا المؤشر كانت في البنك الإسلامي العربي وبلغت (98.506%) يليه البنك الإسلامي الفلسطيني (89.009%)، ثم يليه بنك القدس، وبنك فلسطين، والبنك الوطني، وبنك الاستثمار الفلسطيني بنسب (42.612%)، (41.653%)، (38.049%)، (35.510%) على التوالي. وعند النظر إلى كل مصرف على حدة يلاحظ إن هذه النسبة متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً على مدار الفترة المبحوثة وإن عام (2017) قد سجل نسبة ارتفاع مقارنة مع السنوات السابقة خاصة في البنوك الإسلامية مما يدل ذلك على ضعف عجلة الاقتصاد في بيئة الأعمال الفلسطينية، وإن النقدية الموجودة لدى المصارف أكبر من حجم الودائع تحت الطلب وذلك قد يرجع إلى تخوف المصارف من زحف المودعين نحو سحب ودائعهم مدخراتهم المصرفية بشكل مفاجئ، نتيجة ضعف الوضع الاقتصادي.

جدول رقم (5): نسبة السيولة الحاضرة

السنوات	البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك القدس	البنك الوطني	الوسط الحسابي
2010	34.456%	27.500%	33.479%	29.901%	38.202%	70.064%	38.934%
2011	34.105%	23.098%	27.782%	30.383%	23.779%	21.484%	26.772%
2012	45.241%	43.704%	39.078%	51.551%	58.054%	52.753%	48.397%
2013	35.624%	52.215%	60.818%	28.522%	36.050%	32.056%	40.881%
2014	18.228%	38.651%	19.894%	30.749%	28.739%	29.135%	27.566%
2015	28.803%	53.582%	50.977%	37.557%	40.669%	34.098%	40.948%
2016	143.702%	32.679%	38.656%	36.074%	42.700%	26.317%	53.355%
2017	447.888%	440.638%	62.541%	39.345%	72.701%	38.483%	183.599%
الوسط الحسابي	98.506%	89.009%	41.653%	35.510%	42.612%	38.049%	57.556%

(المصدر: إعداد الباحث)

2.3 تحليل مؤشرات الأداء والربحية المصرفية.

1.2.3 نسبة السيولة (التداول):

يتضح من جدول رقم (6) أن أعلى نسبة لهذا المؤشر كانت في البنك الإسلامي العربي وبلغت (256.64%) يليه البنك الإسلامي الفلسطيني (185.10%)، ثم بنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة (121.12%)، وكانت النسب متقاربة في بنك فلسطين، والبنك الوطني، وبنك القدس (108.32%)، (107.20%)، (105.27%) على التوالي، مما يعني ذلك جميع المصارف المبحوثة لديها القدرة على سداد التزاماتها المتداولة من الموجودات المتداولة ولكن بنسب متفاوتة دون أي تأثير على النشاط ولكن كانت هذه النسبة مرتفعة في المصارف الإسلامية مقارنة مع التجارية وهذا المؤشر يعتبر جيد كلما ارتفعت النسبة عن (الواحد) أو (100%) ولكن إذا ارتفعت كثيراً فهذا يدل على عدم مقدرة المصرف الاستثمار بالأموال الفائضة لديه. وعند النظر إلى كل مصرف على حدا يلاحظ إن متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً على مدار الفترة المبحوثة وبن عام (2017) قد سجل نسبة انخفاض مقارنة مع السنوات السابقة مما يدل على لجوء المصارف إلى أصولها المتداولة لسد التزاماتها المتداولة وهذا مؤشر يدل على ضعف عجلة الاقتصاد في بيئة الأعمال الفلسطينية.

جدول رقم (6): نسبة السيولة (التداول)

السنوات	البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك القدس	البنك الوطني	الوسط الحسابي
2010	283.40%	307.45%	108.61%	122.69%	103.61%	115.08%	173.47%
2011	296.89%	140.89%	109.53%	124.69%	107.98%	103.40%	147.23%
2012	276.52%	109.74%	109.13%	128.68%	104.89%	111.17%	140.02%
2013	246.06%	108.67%	109.06%	122.65%	102.72%	105.51%	132.44%
2014	248.46%	106.86%	109.82%	121.39%	106.99%	108.58%	133.68%
2015	258.46%	98.44%	108.78%	119.58%	106.81%	107.31%	133.23%
2016	228.22%	468.21%	106.18%	113.04%	102.56%	104.56%	187.13%
2017	215.08%	140.57%	105.45%	116.23%	106.60%	102.02%	130.99%
الوسط الحسابي	256.70%	185.10%	108.32%	121.12%	105.27%	107.20%	147.28%

(المصدر: إعداد الباحث)

2.2.3 معدل العائد على الاستثمار أو (الموجودات) ROI, ROA:

يوضح الجدول رقم (7) أن أعلى نسبة كانت لهذا المؤشر قد سجلت في بنك فلسطين وبلغت (1.655%)، يليه البنك الإسلامي الفلسطيني بنسبة (1.240%)، وبنسبة (1.026%) كانت في القدس، تم البنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة (0.784%)، وكانت النسبة في كل من البنك الوطني والإسلامي العربي تقريباً واحدة وهي (0.569%)، (0.558%) على التوالي. مما يعني إن بنك فلسطين يعتبر من أفضل المصارف في بورصة فلسطين كفاءة في استثمار أمواله في الموجودات مقارنة مع باقي المصارف المبحوثة، فضلاً عن ذلك وبالنظر إلى كفاءة كل مصرف على مدار الفترة المبحوثة يلاحظ ما يلي:

إن كفاءة بنك فلسطين بدأت تنخفض بشكل تدريجي حتى وصلت عام (2017) أدنى مستويات الكفاءة بنسبة 1.11%، وكان عام (2011) أفضل كفاءة بنسبة 2.05%، ويعد هذا الانخفاض التدريجي على مدار 6 سنوات بفارق كبير بنسبة 0.94%، أما البنك الإسلامي العربي كانت النتيجة معاكسة تماماً حيث أن كفاءة المصرف في ارتفاع مستمر حتى عام (2016) وعاودت الانخفاض عام (2017) نسبة بنسبة انخفاض وصلت إلى (0.12%)، ولكن المصرف الوحيد التي كانت به هذه النسبة لارتفاع مستمر على مدار الفترة المبحوثة هو البنك الوطني

ورغم هذا الارتفاع إلا أن البنك ما زال غير قادر على المنافسة مع باقي المصارف المبحوثة ونستنتج من هذه النسبة أن أفضل بيئة استثمارية كانت في البنك الإسلامي الفلسطيني على مدار آخر عامين (2016-2017).

جدول رقم (7): العائد على الموجودات (الاستثمار)

الوسيط الحسابي	البنك الوطني	بنك القدس	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك فلسطين	البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	السنوات
0.742%	0.13%	1.03%	0.59%	1.95%	0.45%	0.30%	2010
0.940%	0.23%	0.98%	1.05%	2.05%	1.03%	0.30%	2011
0.903%	0.58%	0.67%	0.71%	1.91%	1.38%	0.17%	2012
1.075%	0.68%	1.32%	0.68%	1.72%	1.30%	0.75%	2013
0.988%	0.65%	1.08%	0.54%	1.66%	1.27%	0.73%	2014
1.060%	0.66%	1.00%	0.86%	1.55%	1.49%	0.80%	2015
1.077%	0.77%	1.09%	0.96%	1.29%	1.56%	0.79%	2016
0.990%	0.85%	1.04%	0.88%	1.11%	1.44%	0.62%	2017
0.972%	0.569%	1.026%	0.784%	1.655%	1.240%	0.558%	الوسيط الحسابي

(المصدر: إعداد الباحث)

3.2.3 العائد على حقوق الملكية ROE.

يتضح من الجدول رقم (8) ان اعلى نسبة كانت لعائد حقوق الملكية كانت في بنك فلسطين حيث بلغت هذه النسبة (15.3651%)، يليه بنك القدس والبنك الإسلامي الفلسطيني بنسب متقاربة (9.599%)، (9.383%) على التوالي، ثم البنك الوطني بنسبة (5.275%)، يليه البنك الإسلامي العربي بنسبة (4.720%)، ويأتي في المرتبة الأخيرة بنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة (3.095%) هذا على المستوى الإجمالي على مدار الفترة المبحوثة، وعند النظر إلى كل مصرف على حدة يلاحظ إن العائد على حقوق الملكية في بنك فلسطين كانت أعلى نسبة على مدار الفترة المبحوثة إلا إن هذه النسبة في انخفاض مستمر حيث وصلت عام (2017) نسبة 12% وهذه نسبة منخفضة جداً مقارنة مع عام (2010) حيث وصلت نسبة الانخفاض 6.38% وهذه نسبة ليست بسيطة وإذا استمرت هذه النسبة بالانخفاض فإنها سوف تؤثر على إدارة المصرف لأن ذلك عائد إلى ضعف كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية.

ويلاحظ إن النسبة في كل من البنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني في ارتفاع مستمر وعند مقارنتهما مع بنك فلسطين نلاحظ إن لهذين المصرفين فرصة استثمارية لصالح المساهمين ستكون أفضل خاصة وإن هذه النسبة كانت في عامي (2016-2017) في البنك الإسلامي الفلسطيني أعلى من بنك فلسطين، إضافة إلى ما سبق نلاحظ إن الفرصة الاستثمارية لصالح المساهمين في البنك الوطني تعتبر ممتازة مقارنة مع باقي المصارف نتيجة الارتفاع المستمر والملحوظ خاصة عند المقارنة بين عام (2017) مع عام (2010) نلاحظ إن هناك فرق ارتفاع لصالح (2017) بنسبة 8.7%. وهذا أيضاً مشابه في البنك الاستثمار الفلسطيني ولكن ليس بنفس درجة ارتفاع البنك الوطني، ولكن على النقيض كان البنك الإسلامي العربي يلاحظ ارتفاع النسبة خلال (2013-2016) وفي عام (2017) كانت النتيجة انخفاض مقارنة مع (2016) بنسبة انخفاض وصلت 2.29% وهذا مؤشر ليس في صالح إدارة المصرف، وعليه نلاحظ إن أفضل عائد لحقوق الملكية ستكون في كل من بنك القدس، والإسلامي الفلسطيني، والوطني في حال عدم تدارك بنك فلسطين لقرارات التشغيل الخاصة بالمصرف مما قد تؤثر عليه بالسلب.

جدول رقم (8): العائد على حقوق الملكية

المتوسط الحسابي	البنك الوطني	بنك القدس	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك فلسطين	البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	السنوات
4.997%	0.73%	8.73%	0.25%	18.38%	0.33%	1.56%	2010
6.065%	1.94%	8.39%	3.96%	17.48%	3.06%	1.56%	2011
6.805%	3.94%	5.58%	2.77%	17.35%	10.06%	1.13%	2012
8.693%	6.55%	10.78%	2.88%	16.05%	10.28%	5.62%	2013
8.322%	5.55%	10.25%	2.51%	14.36%	11.16%	6.10%	2014
9.280%	6.06%	10.42%	3.85%	14.12%	13.69%	7.54%	2015
9.772%	8.00%	11.76%	4.23%	13.15%	13.22%	8.27%	2016
9.310%	9.43%	10.88%	4.31%	12.00%	13.26%	5.98%	2017
7.905%	5.275%	9.599%	3.095%	15.361%	9.383%	4.720%	الوسط الحسابي

(المصدر: إعداد الباحث)

4.2.3 العائد على الودائع:

يتضح من جدول رقم (9) أن أعلى نسبة لهذا المؤشر كانت في بنك فلسطين وبلغت (2.269%) يليه البنك الإسلامي العربي (2.180%)، ثم البنك الإسلامي الفلسطيني بنسبة (1.527%)، وبنسبة (1.390%) كانت في بنك الاستثمار الفلسطيني، ثم بنك القدس بنسبة (1.277%)، (1.032%) كانت في البنك الوطني.

مما يعني إن بنك فلسطين يعتبر من أفضل المصارف في إدارة توليد الأرباح على أموال المودعين مقارنة مع باقي المصارف المبحوثة حتى عام (2015) وبعدها بدأ البنك الإسلامي العربي يتفوق على بنك فلسطين حيث سجلت هذه النسبة عام (2017) ارتفاعاً بين المصرفين بفارق (4.53%) لصالح البنك الإسلامي العربي. فضلاً عن ذلك وعند النظر إلى عوائد المصارف على الودائع بشكل تفصيلي على مدار الفترة المبحوثة يلاحظ إن عوائد بنك فلسطين بدأت تتخفف بشكل تدريجي من عام (2014-2017) حيث كانت عام (2017) في أدنى مستويات الكفاءة بنسبة 1.76%، مقارنة مع عام (2011) حيث سجلت أعلى نسبة 2.73%، ويعد هذا الانخفاض التدريجي على مدار 6 سنوات بفارق كبير بنسبة 0.97%.

أما البنك الإسلامي العربي كانت النتيجة معاكسة تماماً حيث أن عوائد المصرف كانت ارتفاع مستمر خاصة عامي (2016-2017) فقد سجل عام (2017) نسبة (6.29%)، وعند المقارنة مع عام (2010) يلاحظ إن نسبة الارتفاع وصلت إلى (8.05%) وهذه نسبة مرتفعة جداً وتدل على كفاءة إدارة المصرف على إدارة توليد الأرباح وارتفاع نسبة التوزيعات على المودعين وهذا يوضح إن أفضل بيئة استثمارية لصالح المودعين كانت في السنوات الأخيرة هي البنك الإسلامي العربي. وفيما يتعلق بالمصارف الأربعة الأخرى نلاحظ أنها متقاربة جداً والنسبة متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً بفارق بسيط جداً.

جدول رقم (9): العائد على الودائع

السنوات	البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك القدس	البنك الوطني	الوسط الحسابي
2010	-2.76%	0.54%	2.49%	1.15%	1.27%	0.32%	8.02%
2011	1.10%	1.23%	2.73%	2.17%	1.20%	0.49%	9.14%
2012	0.61%	1.65%	2.58%	1.32%	0.82%	1.10%	9.38%
2013	2.27%	1.55%	2.42%	1.17%	1.61%	1.44%	12.02%
2014	2.15%	1.65%	2.11%	0.93%	1.29%	1.25%	12.06%
2015	2.48%	1.87%	2.00%	1.46%	1.18%	1.15%	13.67%
2016	5.30%	1.93%	2.05%	1.49%	1.42%	1.27%	15.42%
2017	6.29%	1.80%	1.76%	1.42%	1.42%	1.24%	15.14%
الوسط الحسابي	2.180%	1.527%	2.269%	1.390%	1.277%	1.032%	11.86%

(المصدر: إعداد الباحث)

5.2.3 معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف

يوضح الجدول رقم (10) أن أعلى نسبة كانت لهذا المؤشر قد سجلت في بنك فلسطين وبلغت (1.976%)، يليه بنك القدس بنسبة (1.694%)، وبنسبة (1.497%) كانت في البنك الإسلامي العربي، تم البنك الإسلامي الفلسطيني بنسبة (1.275%)، وكانت النسبة في كل من بنك الاستثمار الفلسطيني والبنك الوطني متقاربة جداً وهي (0.906%)، (0.854%) على التوالي. مما يعني إن بنك فلسطين يعتبر من أفضل المصارف في بورصة فلسطين لدية كفاءة في توليد الأرباح من خلال الأموال المتاحة لدية وهذا يؤكد ما جاءت به نسبة العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، فضلاً عن ذلك وبالنظر إلى كفاءة كل مصرف على مدار الفترة المبحوثة يلاحظ ما يلي:

إن كفاءة بنك فلسطين بدأت تتخفف بشكل تدريجي حتى وصلت عام (2017) أدنى مستويات الكفاءة بنسبة 1.533%، وكان عام (2011) أفضل كفاءة بنسبة 2.364%، وبعد هذا الانخفاض التدريجي على مدار 6 سنوات بفارق كبير بنسبة 0.831%، أما البنك الإسلامي العربي فقد كانت النتيجة معاكسة تماماً حيث أن كفاءة المصرف في ارتفاع مستمر حتى عام (2016) وعاودت الانخفاض عام (2017) نسبة بنسبة انخفاض وصلت إلى (0.12%).

أما بنك القدس فقد انتقل نقلة نوعية مقارنة مع باقي السنوات المبحوثة حيث وصلت النسبة عام (2017) 5.896% مرتفعة عن عام (2016) بنسبة 4.72% تقريباً وهذا يدل على إن بنك القدس أصبح من المصارف التي لديها كفاءة عالية وله المقدرة على المنافسة في بيئة العمل الفلسطينية خلال الفترة المقبلة.

جدول رقم (10): معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف

السنوات	البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك القدس	البنك الوطني	الوسط الحسابي
2010	-0.819%	0.205%	2.195%	0.206%	1.112%	0.221%	0.520%
2011	1.026%	0.876%	2.364%	1.402%	1.048%	0.392%	1.185%
2012	0.394%	1.419%	2.243%	0.895%	0.717%	0.862%	1.089%
2013	1.617%	1.349%	2.106%	0.833%	1.400%	1.177%	1.413%
2014	1.589%	1.440%	1.838%	0.681%	1.144%	1.023%	1.286%
2015	1.867%	1.645%	1.755%	1.060%	1.061%	0.970%	1.393%
2016	3.231%	1.687%	1.775%	1.103%	1.176%	1.092%	1.677%
2017	3.067%	1.581%	1.533%	1.066%	5.896%	1.095%	2.373%
الوسط الحسابي	1.497%	1.275%	1.976%	0.906%	1.694%	0.854%	1.367%

(المصدر: إعداد الباحث)

4. الخاتمة:

يحظى موضوع السيولة المصرفية أهمية بالغة لدى جميع الأطراف المتعاملة مع المصارف، لما له من أهمية في الحكم على حجم المخاطر المتوقعة التي من الممكن ان تواجه المصرف في حال عدم مقدرة على سداد التزاماته التشغيلية ومواجهة المودعين بالإيفاء بالتزاماته، ومن تم تؤثر بشكل أو باخر على مقدرة إدارة المصرف على توليد الأرباح، كما يمكن من خلال مؤشرات السيولة والربحية الحكم على إدارة المصرف وكفاءتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وأظهرت النتائج ان أفضل نسبة سيولة مصرفية كانت في المصارف الإسلامية على حساب المصارف الأخرى ولكن في المقابل كانت المصارف التجارية تحقق عائد وربحية أكبر. ويمكن تعليل ذلك لمقدرة المصارف التجارية على الحصول على النقدية في أي وقت وبأي تكلفة مقارنة مع المصارف التجارية لكثرة الخيارات المتاحة، وإن المصارف التجارية تستخدم السيولة المتوفرة لديها للاستثمارات المتنوعة على خلاف المصارف الإسلامية لأنخيارات الاستثمار المتاحة محدود أمامه.

1.4 النتائج:

- لا يوجد تفرقة بين المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في فلسطين حسب قوانين سلطة النقد لعام الخاصة بالمؤشرات المالية وكفاية راس المال وفق قوانين بازل.
- أن بيئة الاعمال الفلسطينية بيئة غير مستقرة، وهذا الامر يحتاج إلى اعتماد آليات عمل متجددة للأشراف والرقابة من سلطة النقد بشكل مستمر على القطاع المصرفي.
- إن نتائج تحليل السيولة بينت ان البنك الإسلامي العربي حصل على أعلى متوسط حسابي، من خلال نسبة الرصيد النقدي، ونسبة الاحتياطي النقدي (القانوني) كانت (55.607%)، و(14.890%) على التوالي، مما يعني ذلك إن حجم النقدية والسيولة المتوفرة لدى المصرف أكبر من حجم الودائع، أي للمصرف القدرة على سداد التزاماته المالية ومتطلباته في أي وقت دون أي يتأثر النشاط.
- إن تحليل نسب التداول للمصارف المبحوثة بينت أن هناك ارتفاع في النسبة في المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التجارية بنسبة تفاوت تصل إلى الضعف تقريباً .
- إن تحليل نسبة العائد على الودائع كانت في بنك فلسطين أعلى متوسط وهذا يدل على كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح، يليه مباشرة البنك الإسلامي الفلسطيني، ولكن في السنوات الأخيرة من (2015-2017) تقوف الاسلامي الفلسطيني على بنك فلسطين في تحقيق نسبة عائد للمودعين أعلى.
- إن تحليل نسبة العائد على الاستثمار كانت في بنك فلسطين أعلى متوسط حسابي على مستوى المصارف المبحوثة، وهذا يدل على كفاءة المصرف في استثمار أمواله في الموجودات، ولكن هذه النسبة في انخفاض مستمر من عام(2011)، وعلى العكس كان البنك الإسلامي العربي في ارتفاع مستمر من عام (2010) ولكن على المستوى الإجمالي اقل بنك فلسطين.
- إن تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية تشير إلى إن اعلى مستوى للمتوسط الحسابي الإجمالي كان في بنك فلسطين، وهذه النسبة تعمل على تدعيم مجلس الإدارة وبقاؤه لأنها ترفع من سعر السهم، إضافة إلى توفير فرصة استثمارية لصالح المساهمين، على الرغم من انخفاض هذه النسبة بشكل مستمر في الفترة الأخيرة ولكنها مازالت تتمتع بأعلى عائد للمساهمين على مستوى القطاع المصرفي.
- إن مؤشر العائد على حقوق الملكية يشير على إن أفضل كفاءة تشغيلية لصالح المساهمين هي في كل من البنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني لارتفاع هذه النسبة على مدار اخر عامين لفترة الدراسة.

- إن نتائج الاندماج بين بنك فلسطين والبنك الإسلامي العربي كانت له نتائج إيجابية على البنك الإسلامي العربي حيث انتقل من حالة خسارة إلى حالة ربحية ومنافسة في السوق.
- إن معدل العائد على توظيف الأموال يشير إلى إن أفضل كفاءة لتوليد الأرباح كانت في بنك فلسطين رغم الانخفاض المستمر، وعلى النقيض كان الارتفاع في كل من بنك القدس والبنك الإسلامي العربي على المستوى الفردي خلال فترة الدراسة وهذا يؤكد ما جاءت به نتائج المؤشرات المستخدمة في الدراسة.

2.4 التوصيات:

- ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بالفصل بالقوانين الصادرة بين المصارف الإسلامية عن المصارف الأخرى خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات والنسب لاختلاف طبيعة النشاط.
- ضرورة قيام سلطة النقد بإلزام القطاع المصرفي على الإفصاح نسب السيولة والربحية في التقارير المالية السنوية لأهميتها في تحديد مستوى أداء المصرف وقدرته على الاستمرار والمنافسة للأطراف المتعاملة.
- ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة والربحية في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف لما لها من أهمية في تحديد درجات ومستويات الامان لتجنب المخاطرة.
- ضرورة الاهتمام من قبل المصارف بتحليل السيولة والربحية معاً لما لهذا التحليل من دور في غاية الأهمية لتحقيق الموائمة والتوافق بين اهداف المصارف والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان ولتجنب الوقوع في مشكلة الإدارة المصرفية.
- ضرورة قيام إدارة المصارف بالعمل على الاندماج مع بعضها البعض بهدف توفير حجم المخاطر وتقليل المنافسة كما قام به بنك فلسطين والبنك الإسلامي العربي.
- ضرورة قيام المصارف بالسعي للعمل خارجاً فلسطين من خلال فتح فروع لها أو الاندماج مع مصارف أخرى لزيادة ربحيتها وتطوير أعمالها، نظراً لضعف سوق العمل الفلسطيني ومحدوديته.
- ضرورة اهتمام المصارف بشكل خاص بمؤشر نسبة التوظيف والعائد على معدلات التوظيف كونها تعطي صورة متكاملة عن السيولة والمخاطرة والربحية وترسم صورة عن توجهات التوظيف في المصرف ووضعها تحت رؤى اصحاب المصالح في المصارف.
- ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتبني مخرجات البحث العلمي في مجال العلوم الادارية والمصرفية وتعميمها على القطاع المصرفي لما له من أهمية في تقديم حلول مثلى للكثير من المشاكل التي يمكن ان تعترض طريق المصارف في تحقيق اهدافها الاستراتيجية.

5. المراجع:

1.5 المراجع العربية.

1. أحمد، نضال رؤوف (2013)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، العدد 36.
2. أبو حمد، رضا صاحب (2002)، إدارة المصارف مدخل تحليل، (ب. ن)، عمان، الأردن.
3. الجميل، سرمد كوكب (2011)، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، ط1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان.
4. الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2000)، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. الحميري، بشار عباس (2005)، إدارة التدفقات النقدية وأثرها في الأداء المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
6. الصائغ، محمد جبار وأبو حمد، رضا صاحب (2006)، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
7. العلق، بشير عباس (2001)، إدارة المصارف: مدخل وظيفي، (ب. ن)، عمان، الأردن.
8. الكردي، بلال نوري سعيد (2009)، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الراقدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 6، ع24.
9. الموسوي، سعدي أحمد حميد (2013)، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
10. حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية (2000)، أسواق المال، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
11. ديبونة، محمد الصغير (2017)، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية: حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

12. رمضان، زياد وجودة، محفوظ (2000)، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. سعيد، عبد السلام لفته (2013)، "خصوصية العمل المصرفي"، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
14. سلطة النقد الفلسطينية (2016)، "تعليمات رقم 7 لسنة 2016: بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفقاً وفق مقررات بازل II"، متاح على: <http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx>
15. بورصة فلسطين، متاح على: <http://www.pex.ps/psewebsite/default.aspx>
16. عباد، جمعة محمود (2006)، "علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، اللاذقية، سوريا، المجلد (28) العدد (2).
17. عبد الخالق، محمد (2010)، "الإدارة المالية والمصرفية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. عبد السادة، ميثاق هاتف وناظم، الهام وسعيد، بلال نوري (2008)، "تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية"، مجلة جامعة كربلاء، العراق، المجلد 6، العدد 1.
19. عقل، مفلح (سبتمبر، 2012)، "إدارة السيولة في المصارف التجارية"، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 2.
20. عواد، عضيد شياح (2015)، "إدارة المخاطر المصرفية: رؤية شاملة مع تصميم نماذج تطبيقية لآليات نظام إدارة المخاطر المصرفية"، نشر وتوزيع دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
21. هندي، منير إبراهيم (2011)، "إدارة المنشآت المالية وأسواق المال"، مطبعة الدلتا للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
22. وهيبة، رجراج (2014)، "إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5.

2.5 المراجع الأجنبية:

23. Howells, Peter and Bain, Keith (2000), "Financial Markets & in Situations" 3th, ed, Prentice Hall.
24. Gomez, Clifford. (2008). Financial Markets, Institutions and Financial services. Prentice-Hall of India Private Limited, New Delhi, India.
25. Ibe, Sunny O. (June, 2013). The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria. Journal of Finance and Bank Management, Vol 1, No 1.
26. Matz, Leonard. (2011). Liquidity Risk Measurement & Management. Xlibris Corporation, USA.